ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Climax of Grain Mills Problems in Kirkuk and their Political and Economic Effective Dimensions

Dr. Nassif Jassem Aswad Al-Ahbab

College of Education for Human Sciences, Tikrit University

Yasser Hamad Khalaf Abdul-Jubouri

College of Education for Human Sciences, Tikrit University
yasrhmd046@gmail.com

* *Corresponding author: E-mail* : ph.d.naseef@tu.edu.iq

***Keywords*:**
Political dimensions,
economic dimensions,
grain mills

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 28 Jan 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The problems of industry in Iraq in general are among the problems that cast a shadow over the economic and political reality. Since every industrial problem has dimensions and motives that led to the emergence of that problem, it may be fabricated or as a result of the course of other events that affect the reality of the industry in general, especially that the industrial problems in Kirkuk governorate are an extension of the industrial problems affecting all parts of Iraq, and the political and economic dimensions are One of the first dimensions is an impact on the grain milling facilities in Kirkuk governorate, which affects the functioning of these mills and the process of supplying the ration card with the product, 7 which in turn reaches the citizens, as it maintains the balance of market prices, and its shortage leads to higher prices, which would affect On the strength of the citizens, as it pushes matters to other curves, and opens the door to political quarrels in this regard, especially since many parties benefit from any imbalance that occurs to intervene to expand the mass base and interfere in economic matters due to the close interrelation between them, and the stability of these economic and political dimensions means the stability of the industry generally.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.1.2.2023.08

الابعاد السياسية والاقتصادية الفاعلة على تفاقم مشكلات مطاحن الحبوب في محافظة كركوك

أ. د. نصيف جاسم أسود الاحبابي/ جامعة تكريت/كلية التربية للعلوم الانسانية

ياسر حمد خلف عبد الجبوري/ جامعة تكريت/كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

تعد مشكلات الصناعة في العراق بشكل عام من المشاكل التي ترمي بضلالها على الواقع الاقتصادي و السياسي . حيث ان لكل مشكلة صناعية هناك ابعاد ودوافع ادت الى بروز تلك المشكلة ,قد تكون مفتعلة أو نتيجة لمجريات احداث اخرى تؤثر على واقع الصناعة بشكل عام, لاسيما ان المشاكل الصناعية في محافظة كركوك هي امتداد للمشاكل الصناعية المؤثرة في جميع أنحاء العراق , وتعد الابعاد السياسية والاقتصادية من أولى الابعاد تأثيرا على منشآت طحن الحبوب في محافظة كركوك, والتي تؤثر على سير عمل تلك المطاحن وعلى عملية تزويد البطاقة التموينية بالمنتوج , والذي بدوره يصل الى المواطنين ,حيث تحافظ على توازن أسعار السوق , ونقصها يؤدي الى ارتفاع الاسعار والذي من شأنه أن يؤثر على قوت المواطنين , حيث يدفع بالأمور الى منحنيات أخرى , وتفتح الباب للتجاذبات السياسية في هذا الشأن , لاسيما ان العديد من الاحزاب تنتفع من أي خلل يحصل للتدخل لتوسيع القاعدة الجماهيرية والتدخل في الامور الاقتصادية وذلك للترابط الوثيق بينهما, واستقرار هذين البعدين الاقتصادي والسياسي يعني استقرار الصناعة بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: الابعاد السياسية، الابعاد الاقتصادية، مطاحن الحبوب

المقدمة:

هناك اسباب ادت الى زيادة تفاقم المشكلات الصناعية ,المؤثرة في عمل منشآت طحن الحبوب والتي تتمثل بالأبعاد السياسية والاقتصادية والتي هي احد جذور المشكلات التي تواجه الصناعة بشكل عام و صناعة طحن الحبوب في محافظة كركوك بشكل خاص , وتعد صناعة طحن الحبوب في محافظة كركوك أحد الفروع الرئيسة لقطاع الصناعات الغذائية وهي من الصناعات المهمة في منطقة الدراسة، وذلك كون منتجاتها تعد سلعاً أساسية في قضية الأمن الغذائي للعراق بعامةَ و المحافظة بخاصة , وذلك من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان، ويرتبط نمو صناعات طحن الحبوب في محافظة كركوك وتطويرها ارتباطا وثيقا بتنمية القطاع الزراعي وتطويره, و بعدد السكان ومعدل نموهم باعتباره أحد عوامل توطن هذه الصناعة، وقد اتخذت الدراسة من صناعة طحن القمح أنموذجا لها لاقتصار منشآت طحن الحبوب في المحافظة كركوك على هذا النوع من الطحن .

أولاً : مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث حول تأثير الابعاد السياسية والاقتصادية على عمل منشآت طحن الحبوب .

ثانيا: فرضية البحث: وجود مشكلات مؤثرة على أنتاج مطاحن الحبوب في محافظة كركوك.

ثالثا: منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي في دراسة مشكلات طحن الحبوب في محافظة كركوك.

رابعا :هدف البحث: تهدف الدراسة الى التعرف على المشاكل السياسية والاقتصادية وسبل حلها .

خامسا: موقع ومساحة منطقة الدراسة:

تقع محافظة كركوك في الجانب الشمالي من العراق ، إذ تحدها من الشمال محافظة أربيل ، ومن الشمال الغربي محافظة نينوى ، ومن الشرق محافظة السليمانية ، ومن الجنوب الغربي محافظة صلاح الدين ، أما فلكياً فهي تنحصر بين دائرتي عرض (٣٥ ْ ٥٣ ً و ٨ ٣٤ ْ ٤١ َ ١٠ ً شمالا) ، وخطي طول (٢٢ ً ٢١ َ ٤٣ ْ و ً ٨ ٤٩ َ ٤٤ ْ شرقا) ، ينظر الخريطة رقم(١) وهي مجاور لـ (٣) محافظات تتمثل بـ (السليمانية وصلاح الدين وأربيل). وتبلُغ مساحة محافظة كركوك (٩٦٧٩ كم ٢) ، بنسبة (٢.٢ %) من مساحة العراق والبالغة(٤٣٥٠٥٢ كم٢) ولقد عزز الموقع الجغرافي للمحافظة كركوك, إمكانية إيجاد أسواق ملائمة لتصريف منتجات الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، لاسيما الأنشطة الصناعية الغذائية ، فضلاً عن توفير متطلبات هذه الانشطة من المواد الخام الأولية, انظر خريطة رقم(١).

خريطة رقم(١) موقع محافظة كركوك بالنسبة العراق

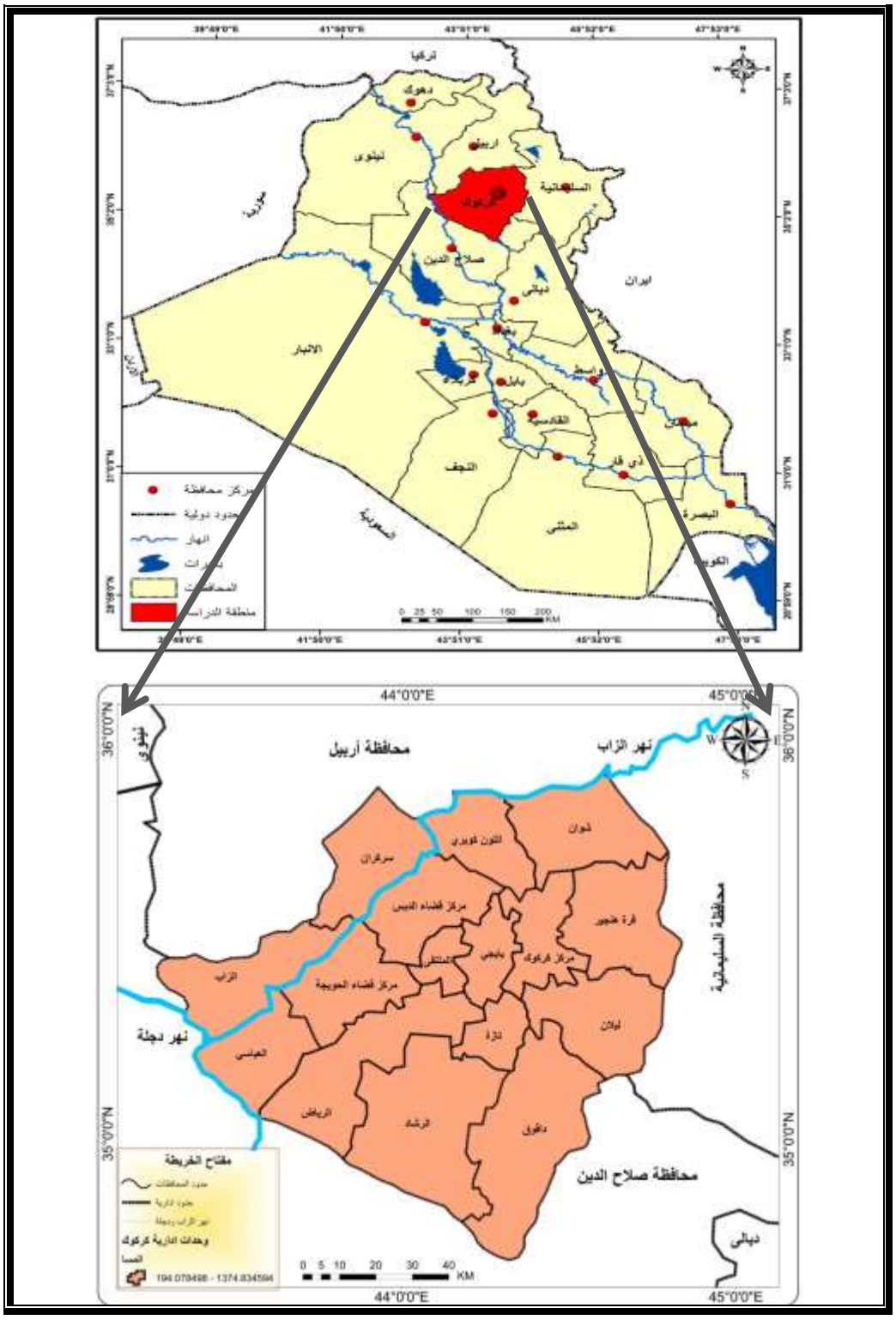

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة العراق الإدارية بمقياس ١:١٠٠٠٠٠ وباستخدام برنامج (ARC GIS 10.8.1).

البعد السياسي المؤثر على صناعة طحن الحبوب في محافظة كركوك:

يُعتبر البعد السياسي من اهم الاعتبارات التي تؤثر على تطور صناعة الحبوب في محافظة كركوك, وذلك لأنه هو المحرك الاول في توطن الصناعي للمطاحن, واستقرار السكان وتغذيتهم , وهو ما يفرض دراسة الواقع السياسي الحالي في المحافظة, والمرتبط بالسياسة العليا للدولة, والتي توصف بانها غارقة بالفساد المالي والاداري, وتلكؤها في حل المشكلات ,التي تصيب الاقتصاد العراقي بشكل عام, والتي ظهره تأثيرها في ارتفاع الاسعار المواد الاولية, وفي غذاء السكان الا وهو الطحين ,وهي مشاكل متراكمة ليست وليدة اليوم , ان الابعاد السياسية تتمثل في النظرة البعيدة حول تدمير الاقتصاد العراقي, ككل وتقييده وشل حركته, وهو يعتبر بعد استراتيجي للدول ,التي تحيط بالعراق لإبقائه كسوق لمنتجاتها, وعلى رأسها المنتجات الغذائية ,

ويتبين من خلال الجدول رقم (١) والخريطة رقم (٢) إن اعداد منشآت طحن الحبوب في محافظة كركوك, تشهد تذبذب في نموها , إذ بلغ عدد منشآت طحن الحبوب الفنية, ١٨ منشأه ، وبكمية انتاجية ٤٠٢٥٠ طن من مادة الطحين , وذلك يعود إلى تراجع عدد المنشآت الغذائية الكبيرة المقامة في محافظة كركوك, بسبب تفاقم آثار الحصار الاقتصادي على العراق بصورة عامة, وعلى محافظة كركوك بصورة خاصة, مما أدى إلى قلة المواد الأولية المستخدمة فيها, وكذلك صعوبة الحصول على المواد الاحتياطية اللازمة للمنشآت من المكائن والآلات ، ,وتظهر الخارطة أعلاه تركز مطاحن الحبوب في أقضية معينة من محافظة كركوك هما قضائي كركوك و الحويجة, وذلك بسبب التركز السكاني الكبير وتواجد مجمعات خزن الحبوب في هذين القضاءين , و وجود أحياء صناعية قادرة على استيعاب تلك المنشآت , وكذلك توفر الايدي العاملة الماهرة فيها, ورغم ذلك كله هناك مشكلات تعيق عمل هذه المطاحن . ومن اهم هذه الابعاد والمشاكل التي تزيد من تفاقم ضعف صناعة طحن الحبوب في محافظة كركوك ما يلي :.

جدول رقم(١) توزيع وحدات صناعة طحن الحبوب في محافظة كركوك لعام ٢٠٢١

ت	أسم المطحنة	الموقع	سنة التأسيس	كمية الانتاج بالشهر	ت	أسم المطحنة	الموقع	سنة التأسيس	كمية الانتاج بالشهر
١	مطحنة كركوك الحكومية	كركوك الحي الصناعي	٢٠٠١	٣٢٤٠	١٠	شركة الزاب لانتاج الطحين	كركوك الحي الصناعي	٢٠٠٢	٢٧٠٠
٢	شركة التأميم لا نتاج الطحين	كركوك الحي الصناعي	١٩٩٦	١٨٠٠	١١	شركة الميثاق الجديد لطحن الحبوب	كركوك الحي الصناعي	٢٠٠١	١٨٠٠
٣	شركة كركوك لا نتاج الطحين	كركوك الحي الصناعي	١٩٨٤	١٨٠٠	١٢	مطحنة الحويجة	قضاء الحويجة / الحي الصناعي	٢٠٠٥	٣١٥٠
٤	شركة فاروق لطحن الحبوب	كركوك الحي الصناعي	١٩٨٥	٣٠٦٠	١٣	مطحنة الرشيد الالمانية	قضاء الحويجة	٢٠٢١	١٤٤٠
٥	شركة الصديق لطحن الحبوب	كركوك الحي الصناعي	١٩٨٧	٣١٥٠	١٤	مطحنة البركة الالمانية	قضاء الحويجة	٢٠٢١	١٤٥٠
٦	شركة عراقنا لطحن الحبوب	كركوك الحي الصناعي	٢٠٠٥	٢٧٠٠	١٥	مطحنة الصباح الالمانية	قضاء الحويجة	٢٠٢٠	١٥٠٠
٧	شركة مطاحن باباكركر	كركوك الحي الصناعي	١٩٧٩	١٨٠٠	١٦	مطحنة الحلوات التركية	قضاء الحويجة	٢٠٢١	٢١٦٠
٨	شركة الضلال لطحن الحبوب المحدودة	كركوك الحي الصناعي	١٩٩٦	١٨٠٠	١٧	مطحنة العلص التركية	قضاء الحويجة	٢٠٢١	٢٠٠٠
٩	شركة الحميدية لطحن الحبوب المحدودة	كركوك الحي الصناعي	٢٠٠٩	٢٧٠٠	١٨	مطحنة النميصة التركية	قضاء الحويجة	٢٠٢١	٢٠٠٠
المجموع الكلي لكميات الانتاج / ٤٠٢٥٠									

المصدر: من خلال الدراسة الميدانية للباحث.

خريطة رقم (٢) التوزيع المكاني لمطاحن الحبوب في محافظة كركوك .

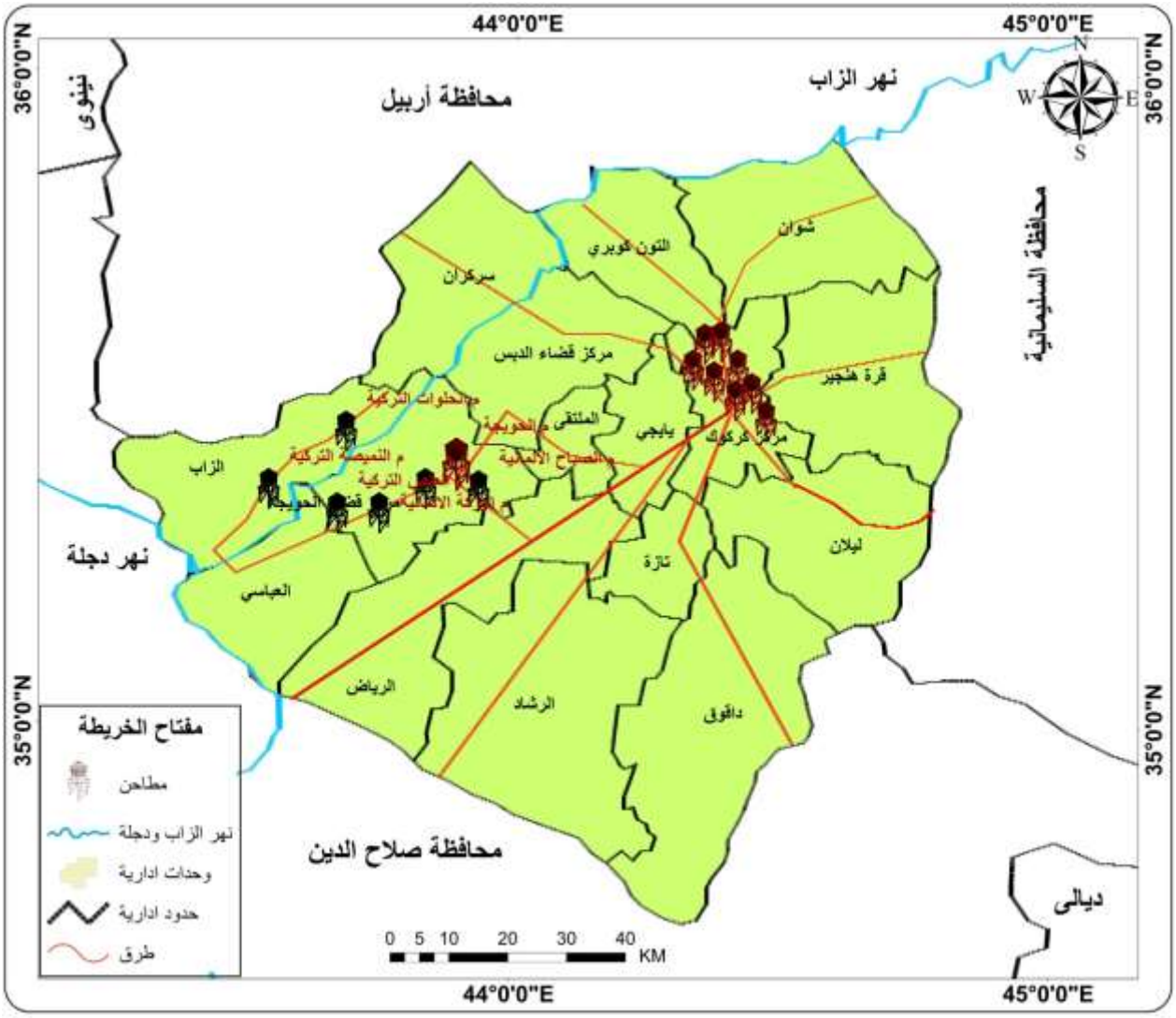

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(١) ومخرجات برنامج (Arc map10, 8.1) .

(أ) – مشكلة ضعف التمويل الحكومي–:

تشكل السياسة المالية احد أهم السياسات الاقتصادية, الأكثر فعالية وتأثيرا في دعم المنشآت الصناعية التحويلية كونها تؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية, والمحافظة على الموجود منها ,وبما يضمن استمرارية العمل فيها، اذ نجد أن زيادة النفقات الاستثمارية, تلعب دورا مهماً في دعم التنمية الصناعية، من خلال تطوير منشآت هذا القطاع الصناعي ,ومن ثم زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليص معدلات الاستيراد والسلع الصناعية، فضلا عن كونه العنصر الأساسي, لنمو وتوسع المنشآت الصناعية في

هذا القطاع ، وعلى الرغم من الاهمية التي يوفرها الدعم الحكومي، الا ان المنشآت طحن الحبوب في محافظة كركوك تعاني من ضعف التمويل الحكومي والذي اصبح احد اهم المعوقات والمشاكل المحددة في إعادة تأهيل وتشغيل هذه المنشآت، اذ ان نقص التمويل الحكومي في اي مرفق صناعي من هذه المنشآت قد ادى الى وجود خلل وتلكؤ في العمليات الانتاجية ومن ثم التوقف في العمل الآلي والانتاجي الكمي والنوعي، وكذلك الارباك الفني الواضح في سير العمليات الانتاجية الأمر الذي أدى الى توقفها كليا عن الانتاج، والذي عكس ضعف قدرة المنشآت الصناعية على المستوى الداخلي والخارجي, بعد ان كانت لهذه المنشآت دورا حيويا في تلبية احتياجات السوق المحلية وحتى الاسواق الخارجية.

اذ تتطلب هذه منشآت طحن الحبوب رؤوس اموال كبيرة ,وتقنيات تكنلوجية عالية لإنجاز اعمال التأهيل والتشغيل, سواء فيما يتعلق في استيراد وتنصيب الخطوط الانتاجية الحديثة, ومن مناشئ رصينة والتي تعمل بتكنلوجيا حديثة، وكذلك ما تتطلبة من عمليات تأهيل الأبنية والمسقفات ,والمخازن وخدمات البنى التحتية من الماء والطاقة الكهربائية ,وخدمات مكافحة الحرائق, وغيرها من الخدمات الصناعية، بما في ذلك خدمات صيانة الخطوط والمعدات الانتاجية وغيرها، وكذلك توفير محطة للطاقة الكهربائية خاصة بمنشآت طحن الحبوب ,للتعويض عن الانقطاعات في شبكة الكهرباء الوطنية، لا سيما بالنسبة للمنشآت الصناعية التي, تعرضت لعمليات التدمير والتخريب والسلب, خلال العمليات العسكرية التي صاحبت دخول الاحتلال الامريكي للعراق سنة٢٠٠٣ ، او خلال العمليات العسكرية ضد تنظيمات داعش الارهابية ,منتصف سنة ٢٠١٤, والتي استمرت حتى سنة٢٠١٨.

كما تتطلب العديد من هذه المنشآت تفكيك ورفع الاجزاء والمعدات التي لا يمكن الاستفادة منها وكل ما يتعلق بمخلفات هذه الحرب، فضلا عن أهمية الدعم الحكومي في توفير المواد الاولية الرئيسة والثانوية التي تتطلبها هذه المنشآت، لا سيما التي تستورد من الخارج وكذلك المستخدمات الصناعية الاخرى من الوقود والزيوت، والتي يمكن من خلالها ان تصل هذه المنشآت الى الطاقات التصميمية والمستهدفة، مع استحداث خطوط انتاجية جديدة .

(ب) – مشكلة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الصناعية المستوردة:

تعد سياسة الإغراق السلعي أحد اهم المشكلات والتحديات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة, التي تواجه المنشآت الصناعية الوطنية, عموما ومنشآت صناعة طحن الحبوب في محافظة كركوك على وجه

التحديد والتي كانت من الاسباب الرئيسة في توقف او تلكؤ هذه المنشآت لا سيما بعد سنة ٢٠٠٣ ، اذ شهدت الاسواق العراقية انفتاحا كبيرا امام المنتجات الصناعية المستوردة ومن مختلف دول العالم، وان انفتاح السوق العراقية على مصراعيها امام هذه المنتجات وبالشكل الفوضوي وغير المسؤول لكل انواع السلع دون ضوابط او فرض رسوم كمركية او رقابة على الجودة والمواصفات، منذ الاحتلال الامريكي أدى الى توقف العديد من المنشآت عن الانتاج، لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف الانتاج.

وان العديد من السلع الصناعية الداخلة للعراق رديئة النوعية وتباع بأسعار متدنية، وربما دون مستوى تكلفة انتاجها في بلدانها الاصلية مما يثير الشكوك حول وجود حالة ما يعرف بالإغراق، والتي تهدف من ورائها الى السيطرة على السوق العراقية ومن ثم امكانية رفع اسعار تلك السلع فيما بعد.لقد فرضت سياسة الباب المفتوح على العراق بموجب القرار رقم(٥٤),والذي تم اصداره من قبل الحاكم المدني الأمريكي للعراق (بول بريمر)سنة ٢٠٠٤ والذي تضمن اجراءات الانتقال من سياسة الحماية التجارية الى سياسة حرية التجارة، اذ تضمنت هذه السياسة تخفيض التعرفة الكمركية ,على الاستيراد الخارجية وتوحيدها, في رسم موحد والذي يتضمن نسبة (٥%) فقط من قيمة السلع المستوردة.

وان هذه النسبة المتدنية ,لا توفر الحماية الكافية لمنتجات المنشآت الصناعية الوطنية، الأمر الذي أدى بدوره الى السماح باستيراد جميع السلع بما في ذلك السلع الصناعية ومن جميع دول العالم، اذ لم تقيد هذه السياسة نوع المنشأ او مصدر السلع والبضائع المصدرة الى داخل الأسواق المحلية، ان الدول الإقليمية على وجه التحديد والدول الصناعية ,عموما قد وجدت من العرق بعد احداث سنة (٢٠٠٣) اسواقا واسعة لتصريف منتجاتها لا سيما من النوعيات والمواصفات الرديئة دون ان تخضع الى الرقابة الكافية ,بحيث نجد ان هذه المنتجات تنافس بعض منتجات المنشآت الصناعية في منطقة البحث، كما هو الحال في منتجات طحن الحبوب.

(ج) – مشكلة الفساد الإداري :

تعد ظاهرة الفساد الإداري وانعكاساتها السلبية واحدة من المشاكل الخطيرة التي يعاني منها منطقة الدراسة بعد التغيير السياسي سنة(٢٠٠٣) ، فهي من المشكلات والتحديات التي تواجه عملية تحقيق التنمية الصناعية، كونها تشكل عقبة رئيسة امام اي مشروع الصناعي، ولأسباب تتعلق بضعف سلطة القانون وتدني مستويات الرقابة في المؤسسات والدوائر الحكومية ووجود الحماية الضمنية داخل تلك الدوائر للمفسدين في

الهرم الوظيفي, وقد ترتب على هذا الحال ظهور آثار سلبية ومشاكل في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك مشكلة توقف المنشآت الصناعية.

ويمكن ان نعزو ذلك الى تبوء المسؤولين والمدراء وبعض القيادات غير الكفؤة على راس صناعة القرار، وذلك حسب مبدأ المحاصصة التي تجري على أساسها العملية السياسية في العراق والتي تم تطبيقها في جميع مفاصل المؤسسات الحكومية، فضلا عن استبعاد واستهداف الكفاءات العلمية في مجال الصناعة التي تمتلك الخبرة وتهميش دورهم الريادي في اعداد خطط حقيقية يمكن ان تساهم في اعادة تأهيل المنشآت الصناعية في منطقة البحث و منشآت طحن الحبوب ليست بعيدة عن هذا الواقع فكل صناعة لها نصيبها من هذا الفساد وبدرجات متفاوتة.

(د) – مشكلة المواد الاولية:

تعاني العديد من المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة ,و لاسيما صناعة طحن الحبوب وبدرجات متفاوتة وتعتبر الحنطة من المحاصيل ذات البعد الاستراتيجي للبلد لمكانته في حياة السكان وقد تستغل كسلاح غذائي للضغط باتجاه مصالحها عند بيعه, وتعتبر مشكلة الحصول على المواد الاولية لا سيما المستوردة منها، سواء كانت مواد اولية رئيسة او ثانوية(مساعدة)، وقد أدت هذه المشكلة الى توقف العديد من هذه المنشآت ويمكن ان نعزو ذلك الى العديد من الأسباب ومنها–:

١– ان الجهات الحكومية التي تدعي انها مسؤولة عن تطوير قطاع الصناعات التحويلية في المحافظة تكف ايديها عن تقديم التسهيلات المالية او تقديم التسهيلات للحصول على المواد الاولية المستوردة من الخارج والتي تتطلبها تلك المنشآت لا سيما بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تمتلك ميزات تنافسية، ، اذ ان توفير المواد الاولية لمنشآت طحن الحبوب يجعل المنتجات الصناعية الوطنية في هذه المنشآت ذات قدرة كبيرة على منافسة المنتجات الصناعية المستوردة.

٢ – هنالك مشكلة أخرى تتعلق بالحصول على المواد الاولية المستوردة وهي عدم ضمان استمرارية الحصول على تلك المواد وبحسب الأوقات والكميات المطلوبة، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية، فقد كان للأحداث السياسية والأمنية سبب رئيسا في توقف العديد من تلك المنشآت، نتيجة لعدم الحصول على المواد الاولية بصورة منتظمة مما أدى الى تلكأها وزيادة خسائرها الاقتصادية ومن ثم توقفها عن الانتاج نهائيا.

٣–من المشاكل الاخرى الخاصة بالمواد الاولية المستوردة هي ارتفاع اسعارها، فضلا عن ارتفاع تكاليف نقلها لا سيما وان اغلب موادها كبيرة الحجم وثقليه الوزن، ومما لاشك فيه إن عمليات استيرادها ليست بالعملية السهلة، لا سيما وان استيراد غالبية هذه المواد هي من دول ليست اقليمية مثل روسيا.

البعد الاقتصادي المؤثر على صناعة طحن الحبوب في محافظة كركوك:

يُعد الغذاء ذا أهمية كبيرة لحياة السكان من كل النواحي ، وان الجسم يستمد تركيبه وقوته, من الطعام . كما أن له أهمية اقتصادية ، فتوفر الطعام يساعد على استمرار حركة الإنتاج الاقتصادي , وكثير اً ما تسبب شح الطعام في النزوح وهجرة, مناطق الإنتاج الريفية, لذا فإن توافر الطعام المنتج محليا يوفر للدولة الموارد المالية, التي قد تضطر في حالة شح الطعام لإنفاقها على استيراده من خارج البلاد, عوضا عن صرفها على التنمية,وتعتبر محافظة كركوك من المناطق المتأثرة بالأحداث الاقتصادية والسياسية المحيطة بها ,لقد سادت معظم الدول النامية ، في العقدين الماضيين ، استراتيجيات للتنمية ، غلب عليها شعار التصنيع بأي ثمن وتمشياً مع هذه الاستراتيجية ، فإنه قد تم توجيه الفائض الزراعي لاستثماره في القطاع الصناعي ,فزادت الاستثمارات بدرجة كبيرة في الصناعات.

فقد تبين ان رؤوس الاموال الكبيرة اغرقت فيها ، بدون دراسات شاملة وبعد نظر للاقتصاد القومي, والمجتمع ككل أي لم تتم لها دراسات اقتصادية موضوعية. وكانت النتيجة الطبيعية, هي اضافة تكاليف اجمالية واقتصادية ،وحرم الاقتصاد القومي من العائد المرجو منها,.وقد تسببت الزيادة المفاجئة في أسعار الغذاء العالمية في الفترة من ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ إلى الوصول إلى ذروة اتجاه مطرد في انعدام الأمن الغذائي في العديد من مناطق العالم, ولم يعد انعدام الأمن الغذائي مشكلة للفقراء والدول النامية فحسب، بل أصبح انتشاره عالمي ,وشعرت بعواقبه البلدان الغنية والبلدان النامية على حد سواء.

وتعتبر منطقة الشرق الاوسط والعراق كونه جزء منها من أول المناطق المتأثرة به, بعد أن كانت بمثابة سلة خبز توفر الغذاء لنفسها, والمناطق القريبة منها .ولأن الشرق الأوسط يعتبر من أسرع المناطق نمواً في العالم من الناحية السكانية، فإنه كان لزاماً عليه التعامل مع زيادة معدلات المواليد والتوسع السكاني السريع، والتحيز الحضري بين واضعي السياسات, والذي يؤدي إلى اهمال المناطق الريفية والهجرة من الريف إلى المدن, .وقد تجاهلت عملية التنمية الزراعية إلى حد كبير، مما أدى إلى تأخر خطير بين المتطلبات الوطنية للأغذية, وتوافر مصادر الغذاء المحلية وفي الواقع، كما أظهرت الأحداث الدراماتيكية للربيع العربي، فإن توافر الغذاء بأسعار معقولة، أو انعدامه، لا يزال أحد أهم المعالم البارزة للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي والشرق الأوسط.

ومن الناحية الاجتماعية فان تواجد الطعام في محافظة كركوك, يساعد على الاستقرار عامة, فاستقرار الأسر وترابطها يعني استقرار المجتمع , ومعلوم أن المجتمع كلما كان مستقر اً زاد ترابطه وتماسكه وتكافله .و كلما تفكك المجتمع وتشتت أفراد الأسرة، ضعفت الأسرة وهان أمرها , وبما أن توفر الطعام يشجع الاستقرار الاجتماعي والاستقرار الأسري فإن هذا الاستقرار يعني في كثير من الأحوال الاستقرار السياسي، إذ إن النقص الغذائي يؤدي إلى المجاعات ، الأمر الذي كثير اً ما يتسبب في الاضطرابات والثورات الشعبية مما يهدد الاستقرار السياسي, وهناك العديد من المشاكل الاقتصادية التي ترمي بظلالها على واقع صناعة طحن الحبوب منها ما يلي:.

(أ) – مشكلة تدهور الإنتاج الزراعي:

يُعتبر تدهور الإنتاج الزراعي المحلي لأغلب المحاصيل الزراعية المنتجة في محافظة كركوك، إذ وصلت مستويات الإنتاج إلى مراحل متدنية جدا لا تكاد تغطي أكثر من(١٠%) من حاجة الطلب المحلي (وفقا للتقديرات الاولية لوزارة التخطيط), وبصورة عامة يعد الإنتاج الزراعي منتجا يستهلك بشكل مباشر مع وجود مجموعة من المنتجات تعتبر مادة أولية وسيطة تدخل في الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات, كما إن الصناعة هي الأخرى لم تستطيع توفير حاجة القطاع الزراعي, من المكائن والآلات الزراعية الأساسية، مما أدى إلى استمرار استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية وبالعملة الاجنبية , ان تراجع الانتاج الزراعي المحلي لغالبية المحاصيل الزراعية المنتجة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بكل المقاييس تدل على عدم معاصرة الطلب المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الانتاجية الزراعية.

و تسير عملية تجهيز المادة الأولية(القمح) للمطاحن العاملة في محافظة كركوك, وفق خطة وزارة التجارة ,في تحديد عدد الوجبات المسلمة حسب حاجة المواطنين, اخذة بنظر الاعتبار المحافظة على اسعار السوق, والتي بدأت تتناقص سنة بعد اخرى, بسبب قلة التجهيز للمطاحن ,ومن خلال الجدول رقم (٢) يتبين لنا كمية الحنطة المجهزة سنويا للمطاحن العاملة في محافظة كركوك , فقد بلغت حاجة المحافظة للقمح المجهزة لعام ٢٠٠٩ ,حسب خطة وزارة التجارة (٢٠٢٩٨٨) طن, فيما بلغت كمية القمح المجهزة للمطاحن في المحافظة (٢٨٦٠٦٥) طن إي بنسبة ٩١.٦ % من حاجة المحافظة السنوية, وقد توزعت على احد عشر شهر بعجز في التجهيز مقداره (١٦٩١٥) طن, وهو من اعلى مستويات التجهيز في سنوات الدراسة .

وهذا يعني زيادة تكاليف الإنتاج لتوقف مطاحن الحبوب عن العمل لشهر كامل, اضافتا الى استمرارها بدفع الأجور و الرواتب, إلى العاملين دون إنتاج, وكذلك دفع بدلات الإيجار, ومستلزمات الأخرى, الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح المتحققة, وتقليل القيمة المضافة لهذه الصناعة ، ولم يختلف العام ٢٠١٢عن المدة السابقة ,إذ بلغت نسبة تجهيز المحافظة ٩١.٦ % ,بواقع (١٩٦٢٥١) طن, من حاجة محافظة كركوك الكلية من الحبوب, و البالغة (٢١٤٠٩٢) طن, بدورة تجهيزية قدرها أحد عشر شهر أيضا, الأمر الذي اثر سلباً على معدل الأرباح المتحققة, في منشآت طحن الحبوب في محافظة كركوك, إذ بلغت الفجوة التجهيزية (١٧٨٤١) طن ,أنظر الشكل رقم(١).

وجاء العام ٢٠١٥ ليشهد انخفاضا كبيرا في كمية المادة الأولية لمنشآت طحن الحبوب في محافظة كركوك, إذ بلغت (١٦٦٦٠٨) طن, بنسبة تجهيز قدرها ٧٥% من حاجة المحافظة الكلية البالغة (٢٢٢١٥٥) طن, بفترة تجهيزية قدرها تسعة أشهر, وهذا يعني تحمل مطاحن الحبوب تكاليف الإنتاج لثلاثة اشهر , دون تحقيق إي إرباح تذكر, بسبب عدم توفير المادة الأولية, كون سايلوات المحافظة كانت قابعة تحت سيطرة تنظيم داعش الارهابي, والوضع الامني المضطرب, الامر الذي زاد من تفاقم الازمة .

إما عام ٢٠١٨ وهو العام الاول بعد تحرير قضاء الحويجة, والذي يعتبر ذا اهمية في تجهيز السايلوات بمنتوج المادة الاولية, والذي بدورة يعود تأثيره على عمل مطاحن الحبوب, فقد بلغت كمية القمح المجهزة لمنشآت طحن الحبوب في المحافظة (١٩٩٢٨٠) طن ,بنسبة ٨٣,٣% ,من حاجة المحافظة الكلية ,البالغة (٢٣٩١٣٨) طن ,بعجز في التجهيز بلغ (٣٩٨٥٦) طن, و بلغت مدة التجهيز عشرة اشهر في ارتفاع في نسبة التجهيز ,عن السنوات التي سبقت هذه السنة بتحسن نسبي في توفير المادة الأولية, المجهزة إلى منشآت طحن الحبوب في المحافظة ، و أخيرا شهد عام ٢٠٢١ أعلى كمية مسجلة لمقدار العجز في التجهيز, بلغت (٨٢٨٠٠) طن ,في حين بلغ حجم الكمية المجهزة من الحبوب لنفس العام (١٦٥٦٠٠) طن ,من حاجة محافظة كركوك الكلية, البالغة(٢٤٨٤٠٠) طن ,و بمدة تجهيز قدرها ثمانية أشهر فقط, مما أدى إلى خسارة لمنشآت طحن الحبوب في المحافظة في إرباح اربعة اشهر, وتحملها تكاليف العمل و بدلات الإيجار, وغيرها من التكاليف الاخرى لاستمرار عملها .

جدول رقم (٢) كمية القمح المجهز سنويا ومقدار الفجوة التجهيزية في منشئات طحن الحبوب في محافظة كركوك للفترة ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠٢١

ت	السنة	حاجة المحافظة طن	كمية القمح المجهزة سنوياً	مقدار الفجوة التجهيزية	مدة التجهيز شهر	نسبة التجهيز %
١	٢٠٠٩	٢٠٢٩٨٨	١٨٦٠٦٥	١٦٩١٥	١١	٩١,٦
٢	٢٠١٢	٢١٤٠٩٢	١٩٦٢٥١	١٧٨٤١	١١	٩١,٦
٣	٢٠١٥	٢٢٢١٥٥	١٦٦٦٠٨	٥٥٥٣٦	٩	٧٥
٤	٢٠١٨	٢٣٩١٣٨	١٩٩٢٨٠	٣٩٨٥٦	١٠	٨٣,٣
٥	٢٠٢١	٢٤٨٤٠٠	١٦٥٦٠٠	٨٢٨٠٠	٨	٦٦,٦

المصدر : وزارة التجارة، الشركة العامة لتصنيع الحبوب، فرع كركوك، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٢١.

شكل رقم (١)كمية الحنطة المجهزة سنويا ومقدار الفجوة التجهيزية في منشئات طحن الحبوب في محافظة كركوك للفترة ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠٢١

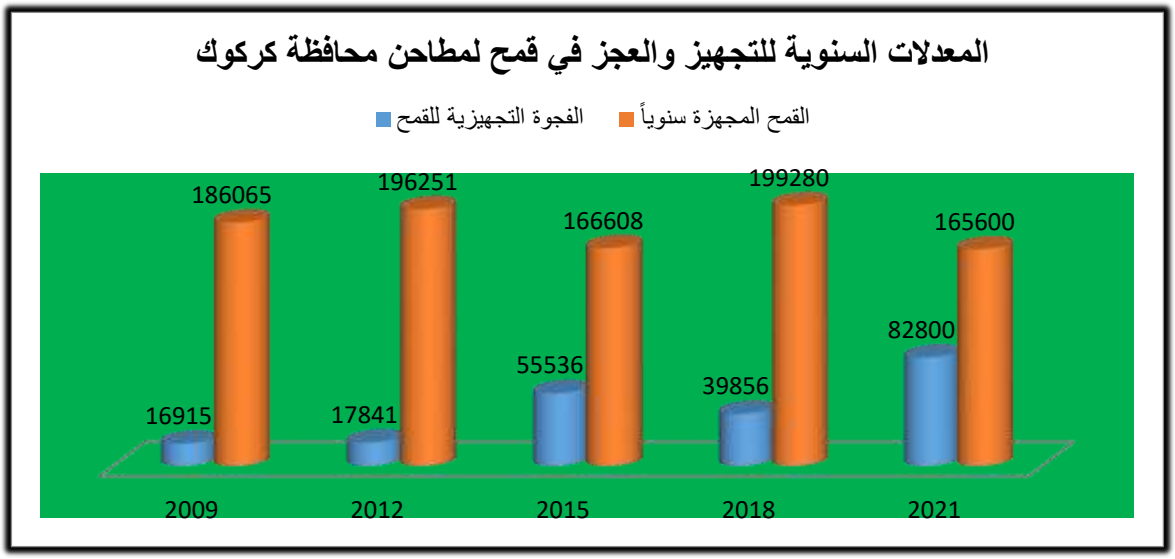

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم(٢).

(ب) – ازدياد معدلات البطالة الحضرية وقلة اليد العاملة الماهرة.

تعتبر البطالة الحضرية نتيجة لعدم قدرة الهياكل الاقتصادية, للمدن علي استيعاب قوى العمل التي تتزايد باستمرار ,سواء عن طريق الزيادة الطبيعية أو عن طريق الهجرة الداخلية من الريف إلي المدن, فمعدلات البطالة عموما في محافظة كركوك تميل إلي أن تكون الأعلى في المناطق الحضرية عن ما في المناطق الريفية,وهو ما يفسر خلو المناطق الريفية من مطاحن الحبوب .

وينتج عن ذلك عدم قدرة المدينة امتصاص كل تيارات الهجرة من الريف والناجم من قلة فرص العمل, ويمكن أن تتجه نسبة البطالة إلى الارتفاع نتيجة التقدم التكنولوجي, ودخول الآلة في العملية الإنتاجية مما يؤدى إلى تعطيل العمالة بصورة متزايده لعدم توافر المهارات التكنولوجية.

وتُعد العمالة الغير ماهرة من أهم المشكلات الاقتصادية في محافظة كركوك ونتيجة لتزايد قوى العمل بسبب الهجرة ,برزت الحاجة الى الايدي العاملة الماهرة وندرتها, فقد تضطر منشئات طحن الحبوب الى الاستعانة بأيدي عاملة ماهرة من خارج البلد مثل تركيا في حال حصول عارض ألي لا تستطيع كوادر منشئات طحن الحبوب من علاجه وهذا ينتج عنه توقف العمل فيها لفتره طويلة.

الاستنتاجات:

١ – هناك مشكلات سياسية و اقتصادية تؤثر على عمل منشآت طحن الحبوب في محافظة كركوك .

٢ – تدفع المشكلات الى اثارة الازمات الاقتصادية و ارتفاع الاسعار وتؤثر بدورها على قوت المواطنين.

٣ – تنتج المشكلات السياسية اثار سلبية على منشآت طحن الحبوب.

التوصيات:

١ – التعاون مع المؤسسات التعليمية والاستفادة من البحوث والدراسات العلمية لحل المشكلات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على عمل منشآت طحن الحبوب في محافظة كركوك.

٢ – المحافظة على عمل منشآت طحن الحبوب وابعادها عن التجاذبات السياسية .

٣ – تعزيز منشآت طحن الحبوب بالمواد الاولية للاستمرار بعملها .

الهوامش:

١ – عبد الزهرة الجنابي, جغرافية العراق الاقليمية بمنظور معاصر, الطبعة الاولى, جامعة بابل, ٢٠١٠,ص٣٤.

٢ – مايكل اوترمان و أخرون ,محو العراق خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع اخر, الطبعة الاولى ,شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ,بيروت,لبنان,٢٠١١,ص٢٦-٢٩.

٣ – انتظار جاسم جبر, التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق, كلية الآداب قسم الجغرافية ,جامعة بغداد, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ,العدد ٢٠ السنة الحادية عشر,السنة ٢٠١٧,ص٣٠٢.

٤ – حسين جابرعبد الحميد, الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية,أطروحة دكتوراه,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, ٢٠٠٨,ص١٩١ .

٥ – نائل محمد ابراهيم مصبح ,اهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة, رسالة ماجستير(غير منشورة),كلية الاقتصاد والعلوم الادارية, جامعة الازهر,٢٠١٢,ص٤٢.

٦ – احمد محمد مندور, و احمد رمضان نعمة الله, المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة, نشر قسم الاقتصاد, كلية التجارة, جامعة الاسكندرية , ١٩٩٥,ص ٣٣٠.

٧ – عبد الغفور ابراهيم احمد,نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق,دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, الاردن,٢٠١٢, ص١٣٩.

٨ –الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط, مركز الدراسات الدولية والإقليمية ,كلية الشؤون الدولية ,جامعة جورجتاون في قطر,٢٠١٣, التقرير الموجزرقم٦.

٩ –إبراهيم حربي إبراهيم ,سياسة الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول , الجامعة التقنية الوسطى– معهد التكنولوجيا, بغداد, مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم , ٢٠١٦, العدد ٣٧.

١٠ – بلاسم جميل خلف ,استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ضل أزمة الغذاء العالمية, ندوة وزارة التجراة,٢٠٠٨,ص١٩.

١١ – سلطان سعيد فاضل مطلك الجبوري ,تحليل جغرافي للسكان الفقراء في قضاء الشرقاط لعام ٢٠٢٠,مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ,قسم الجغرافية ,جامعة تكريت,٢٠٢٢,المجلد ٢٩,العدد٥,ص٥٥.

١٢ – كريم عبدالله حامد و رياض عبدالله احمد, تحليل جغرافي للخصائص الوظيفية للخدمات الصحية في قضاء هيت وافاقها المستقبلية, مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ,قسم الجغرافية ,جامعة تكريت,٢٠٢٢,المجلد ٢٨,العدد١٢ ,جزء ١,ص٢٠٤.

Sources

1 -Abd al-Zahra al-Janabi, Regional Geography of Iraq from a Contemporary Perspective, first edition, Babylon University, 2010, p. 34.

2 - Michael Otterman and others, Erasing Iraq, an integrated plan to uproot Iraq and plant another, first edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, Lebanon, 2011, pg.

3- Waiting for Jassem Jabr, The Spatial Variation of Administrative and Financial Corruption in Iraq, College of Arts, Department of Geography, University of Baghdad, Journal of the College of Education for Girls for Human Sciences, Issue 20, Eleventh Year, 2017, p. 302. 37

4 - H - Hussein Jaber Abdul Hamid, Economic corruption and its effects on the process of economic development in developing countries, PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2008, p. 191.

5- Nael Muhammad Ibrahim Mosbeh, The Importance of Industrial Zones on Economic Growth in the Gaza Strip, Master's Thesis (unpublished) Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University 2012, p. 42.

6- Ahmed Mohamed Mandour and Ahmed Ramadan Nematullah, Economic Problems of Resources and Environment, published by the Department of Economics, Faculty of Commerce, Alexandria University, 1995, p. 330.

7- Abdul Ghafour Ibrahim Ahmed, an economic view of the food problem in Iraq, Zahran House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2012, p. 139.

8- Food Security and Food Sovereignty in the Middle East, Center for International and Regional Studies, College of International Affairs, Georgetown University in Qatar, 2013, Summary Report No. 6.

9- Ibrahim Harbi Ibrahim, Food Security Policy in Iraq: Challenges and Solutions, Middle Technical University - Institute of Technology, Baghdad, Journal of Al-Rafidain University College of Science, 2016, No.

10 - Balasim Jamil Khalaf, Foreseeing the future of the ration card in Iraq in light of the global food crisis, symposium Ministry of Commerce, 2008, pg. 19.

11 - Sultan Saeed Fadel Mutlaq Al-Jubouri, A Geographical Analysis of the Poor Population in Al-Sharqat District for the year 2020, Journal of the College of Education for Human Sciences, Department of Geography, Tikrit University, 2022, Volume 29, Issue, p. 55.

12 - Karim Abdullah Hamid and Riyadh Abdullah Ahmed, A geographical analysis of the functional characteristics of health services in the district of Hit and its future prospects, Journal of the College of Education for Human Sciences, Department of Geography, Tikrit University, 2022, Volume 28, Number 12, Part 1, p. 204.